في تقريرها السنوي عن الأعمال الإنسانية التي نفذتها لخدمة المحتاجين

«تنمية الخيرية» تنشر الخير في 22 بلدا خلال العام 2021

المساعدات الإغاثية

جانب من تسلم الإغاثات

فرحة الأطفال

أصدرت جمعية تنمية الخيرية تقريرها السنوي عن الأعمال الخيرية والإنسانية والإغاثية التي قدمتها للمحتاجين حول العالم خلال العام 2021 تحت عنوان «حصاد الخير» وتحت وسم #خيركمواصل.

واشتمل التقرير على تفاصيل جهود الجمعية الإغاثية في 22 بلدا، إذ بلغ إجمالي المشاريع التي تم تنفيذها 574 مشروعا داخل وخارج البلاد ،استفاد منها 197 ألف و555 شخصا، وبتكلفة إجمالية بلغت مليونين و81 ألف و657 دينار.

وانقسمت المشاريع إلى محلية تم تنفيذا داخل الكويت عددها 14 مشروعاً، استفاد منها 17 ألف و500 شخص بمبلغ 596 ألف و400 دينار ،أما البقية فقد كانت خارجية بلغ عددها 565 مشروعا استفاد منها 181 ألف و55 مستفيدا بتكلفة مليون و485 ألف و257 دينار.

وقالت تنمية الخيرية في تقريرها إن المشاريع حسب التصنيف كانت إنشاء 5 قرى تحتوي على 300 مسكن، وتجهيز 3 مشاريع إيواء متنوعة، وبناء 13 مشروع تعليمي ثقافي، وإنشاء 5 مشاريع تنموية كبيرة و283 مشروعاً تنمويا صغيراً ،و77 مشروعا موسمياً.

وأضاف التقرير أن من ضمن المشاريع ،13 مشروعا طبياً ،إضافة إلى 18 مسجدا ،و103 مشاريع مياه ،وأيضا 4 مشاريع مجتمعية،و17 مشروع كفالات ،و37 مشروعا إغاثياً.

وعن المشاريع التي نفذت داخل الكويت، قال التقرير أنها شملت توزيع كفالات أيتام شهرية لـ 191 مستفيد بقيمة 62 ألف و880 دينار،فضلا عن مشروع لدعم التعليم لـ 571 مستفيداً بقيمة 115 ألف دينار.

كما شملت المشاريع الداخلية الكسوة الشتوية للعمال والتي استفاد منه 1325 عاملاً وبلغت تكلفته 4500 دينار،إضافة إلى مشروع « صيفا باردا» والذي استفاد منه 25 جهة بتكلفة 4 آلاف دينار ،فضلاً عن مشاريع كفالات الأسر المتعففة ودعم السجناء ،والمرضى المعسرين ،ومشاريع سقيا الماء والمساعدات المقطوعة وإفطار الصائم ،وزكاة الفطر والأضحى ،والكسوة والعيدية ،زالمشاريع المجتمعية.

أما المشاريع الخارجية فقد فقد كانت بالتعاون مع 32 جهة معتمدة من وزارة الخارجية ،وتوزعت على مشاريع الإيواء وتشمل قرى نموذجية لإيواء النازحين واللاجئين تضم كافة متطلبات السكن الإنساني اللائق وتشمل المارفق الخدمية وهي قرى (المغفور له بإذن الله الشيخ عبدالله المبارك الصباح ، وقرية المغفور له بإذن الله عبدالله راشد الزير ،وقرية الدكتور محمد المقاطع ، وقرية بسمة أمل في اليمن،وقرية بسمة أمل في سوريا).

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة الجمعية خالد الحسيني «إنه لمن سعادة الإنسان أن يمن الله عليه ويستخدمه لخدمة المحتاج والسعي على شؤونه، وإنها لمن أفضل الأعمال وأبرها عند الله، وما كان ذلك إلا بتوفيق الله سبحانه وتعالى ودعم أهل الخير والعطاء من المحسنين في كويت الخير.

وأضاف «نضع بين أيديكم تقريرا موجزا لما تم تقديمه خلال عام، استهدفنا فيه الأشد احتياجا، ضمن أولوية تعتمد على التمكين والاستدامة ما استطعنا لذلك سبيلا، حتى تكتمل بذرة الخير التي تنتشر في شتى بقاع الدنيا، جعله الله عملا متقبلا وسعيا مباركا.

بدوره، بشر نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لـ «تنمية الخيرية» الدكتور ناصر العجمي المتبرعين المحسنين بوصول خيراتهم إلى مستحقيها، قائلا:»خيركم واصل»، وجعله الله تعالى في موازين حسناتكم.

وأشاد العجمي بالشريك الأصيل والرافد للجمعية وهي الأمانة العامة للأوقاف، واصفا إياها بذراع الخير الكويتي الذي يمتد ليبلسم الجراح أينما وجدت، ويصنع المخرج لمن أقفلت عليهم الحاجة كل مخرج.

إقراربيع

خمس سنوات، ولا يقل رصيد الاجازات بعد صرف البدل عن 30 يوماً.

من جهة أخرى ذكرت مصادر سياسية وقانونية لـ «الصباح»، أن ما تضمنه البيان الصادر عن مجلس الوزراء، عقب اجتماعه الأسبوعي أمس، وتحديدا ما يتعلق بالاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، من النواب د. حسن جوهر ومهند الساير وخالد العتيبي، يشي بأن التوجه الحكومي هو لطلب إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية لمجلس الأمة، أو إلى المحكمة الدستورية، مرجحا أن تكون الأولوية للخار الأخير.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن أنه اطلع خلال اجتماعه، على كتاب رئيس مجلس الأمة المرفق به الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من النواب د. حسن جوهر ومهند الساير وخالد العتيبي بتاريخ 9 /3 /2022 والذي سيدرج على جدول أعمال أول جلسة قادمة لمجلس الأمة .

وأوضح البيان أن مجلس الوزراء استعرض المحاور الواردة في صحيفة الاستجواب، وذلك من مختلف الجوانب الدستورية والقانونية والفنية، وأكد على أن «الاستجواب حق كفله الدستور لعضو مجلس الأمة، وذلك ضمن الأطر والقنوات الدستورية والقانونية، وبما يحقق الأهداف المشتركة التي تخدم المصلحة العامة، وتكرس الممارسة البرلمانية السليمة، وفقاً لأحكام الدستور والقانون» .

كما استعرض مجلس الوزراء ما انتهت إليه جلسة مجلس الأمة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي، إثر مناقشة الاستجواب الموجه لوزير الأشغال العامة وزير الدولة لشئون الشباب علي الموسى من النائب عبدالله المضف، من تقدم عشرة أعضاء بطلب طرح الثقة بوزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الشباب، وتحديد جلسة يوم الأربعاء الموافق 16 /3 /2022 كجلسة خاصة لنظر هذا الطلب .

وقد أشاد مجلس الوزراء بردود وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشئون الشباب وتفنيده بجداره وكفاءه محاور الاستجواب، مؤكدا على دعم ومساندة الحكومة الكامل معه ومؤازرته لمواصلة جهوده المخلصة في عمله الوزاري.

وكان المجلس قد استهل اجتماعه، بترحيب سمو رئيس مجلس الوزراء باسمه وباسم الوزراء، بالنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد نواف الأحمد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ طلال الخالد، معرباً عن شكره وتقديره لقبولهما المشاركة في تحمل مسئولية العمل الوزاري في هذه المرحلة الهامة والدقيقة، متمنياً لهما النجاح والتوفيق في أداء مهامهما الجسيمة وكل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطنين .

ورد الشيخ أحمد النواف، بكلمة باسمه وبإسم أخيه الشيخ طلال الخالد، عبر فيها عن عظيم تقديره للثقة الغالية التي تشرفا بنيلها من صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً حرصهما على بذل أقصى الجهد لتحقيق ما يصبو إليه الجميع وبمعاونه زملائهما الوزراء .

ثم أحاط وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد المجلس علما، بنتائج مشاركته في اعمال الدورة الـ 157 للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة مؤخراً، والتي سلمت دولة الكويت خلالها رئاسة المجلس للدورة الحالية إلى الجمهورية اللبنانية الشقيقة ، حيث تم مناقشة القضايا المعنية بدعم وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآليات تطوير مختلف مجالات التعاون بين المنظومة العربية والدول الصديقة والمنظمات الدولية الأخرى .

كما استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الدكتور خالد السعيد حول مؤشرات تقييم الوضع الوبائي في دولة الكويت، والذي يشهد تحسنا كبيراً بفضل الله تعالى .

وقد أعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس البلدي، وذلك يوم السبت الموافق 21 مايو 2022م ، ورفعه لصاحب السمو الأمير.

ونظراً لرغبة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في عدم التجديد له ، فقد قرر المجلس الموافقة على مشروع مرسوم بتعيين باسل الهارون محافظاً لبنك الكويت المركزي ، بدرجه وزير لمدة خمس سنوات إعتباراً من 1 /4 /2022م ، ورفعه لصاحب السمو الأمير، متمنياً له النجاح والتوفيق .

وبهذا الصدد عبر مجلس الوزراء عن شكره وتقديره لجهود الدكتور محمد الهاشل، خلال فترة تولية لمنصب محافظ البنك المركزي .

من جانب آخر، أبن مجلس الوزراء عضو مجلس الأمة السابق المرحوم غنام علي الجمهور الذي وافاه الأجل المحتوم في الأسبوع الماضي ، والمجلس إذ يستذكر جهود الفقيد المخلصة ودوره البارز في الحياة البرلمانية السياسية وعلى مختلف الأصعدة لخدمة قضايا وطنه ، ليتوجه بالدعاء إلى المولى عز وجل بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان .

ثم بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لحادث الهجوم الإرهابي بطائرة مسيرة الذي تعرضت له مصفاه تكرير البترول في الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة مؤخراً، مؤكداً بأن هذا الاعتداء الإرهابي الجبان لايستهدف أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرار المنطقة فحسب وإنما يستهدف أيضاً الإضرار بإمدادات الطاقة العالمية والتأثير على الاقتصاد العالمي كما أكد مجلس الوزراء وقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها .

كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانة وإستنكار دولة الكويت الشديدين للهجوم الصاروخي الذي إستهدف مدينة أربيل في كردستان العراق والذي أدى إلى خسائر مادية وبشرية، مؤكداً تضامن دولة الكويت مع جمهورية العراق الشقيق وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها وإستقرارها .

تتمات

«جلسة صندوق الجيش»

خاصة، يوم الأحد المقبل، لنقاش تجاوزات صندوق الجيش مستحق، حماية للأموال العامة وصيانة للوظائف العامة.

وأكد الشاهين دعمه للطلب، موضحا «كنت مع النائبين المويزري وبدر الملا في اجتماع اللجنة المالية حين تقديم الطلب»، محييا النواب النوّاب «على طلبهم الدستوري».

من جهته أكد النائب الدكتور عبيد الوسمي أن تقديم عدد من النواب لطلب عقد جلسة خاصة طلب مستحق، لكنه اعتبر أنه «لا يجوز ان يتضمن الطلب استدعاءً لشاهد ولا فحصاً لدليل لأن الدعوى معروضة وقائمة امام القضاء».

وقال: «تصحيحاً لهذا الوضع سأتقدم بطلب عقد جلسة خاصة لاستيضاح طبيعة الاجراءات المتخذة من الحكومة وماهيتها وتقدير مدى جديتها ومناقشة آثارها».

على صعيد متصل قدم النائب مهلهل المضف اقتراحاً بقانون لإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء، داعيا إلى عدم التمييز بين الوزراء وبقية أفراد الشعب خصوصا أن الوزير من الشعب ويستوجب محاكمته مثلما يحاكم الجميع ويخضع لكل القوانين فلا موجب لمحاكمته بقانون خاص به أو بمنصبه.

وقال: استنادا إلى نص المادتين رقمي «1109109» من الدستور أتقدم بالاقتراح بالقانون المرفق في شأن «إلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء الصادر بتاريخ 1995/9/6 وتعديلاته».

وتوجز الأسباب الموجبة للاقتراح بإلغاء القانون المشار إليه هو أن الأصل لا يستدعي تشريع لمحاكمة جزائية لفئة قيادية بذاتها وصياغة قانون خاصة بها تضمن إجراءات استثنائية لا تجد في الدستور مسوغ أو غطاء لها حيث أن المساواة دعامة أساسية للمجتمع وأن الوظيفة العامة بمثابة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، وأن جميع الناس سواسية ومتساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة الأمر الذي يستوجب إلغاءه لعدم الحاجة إليه في ظل وجود القانون رقم «16» لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء و القوانين المعدلة له وأحكام القانون رقم «17» لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له والقانون رقم «106» لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقانون رقم «23» لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين والقانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

يذكر أن النواب الموقعين على طلب الجلسة الخاصة هم: محمد المطير، فارس العتيبي، الصيفي الصيفي، خالد المونس، مبارك الحجرف، مهند الساير، عبدالله المضف، ثامر السويط، مرزوق الخليفة، صالح المطيري، أسامة المناور، حسن جوهر وعبدالكريم الكندري.

بدوره أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء، وإحالة قضاياهم إلى المحاكم المختصة ، وتشكيل لجنة لمتابعة المطالبات والتسويات المالية التي تضم أيا من الوزراء السابقين أو الحاليين والمشتركين معهم وإجراءات استردادها.

ونص الاقتراح على ما يلي :

مادة أولى : يلغى القانون رقم 88 لسنة 1995 المشار إليه وتحال جميع الشكاوى والبلاغات والقضايا المنظورة أمام المحكمة بحالتها إلى المحاكم المختصة في الوقائع المحددة لكل منها ما لم يكن قد أغلق باب المرافعة فيها تستمر المحكمة في نظرها إلى إصدار الحكم فيها وكذلك المقيدة أمام لجنة التحقيق بالمحكمة بحالها إلى النيابة العامة المختصة وتتخذ كل جهة اختصاصاتها بشأن كل منها وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لها.

مادة ثانية : ينقل العاملون كافة بها إلى الوظائف المناظرة لهم في وزارة العدل بذات درجاتهم وحقوقهم الوظيفية.

مادة ثالثة : تشكل بمرسوم بمجلس الوزراء لجنة خاصة تضم ممثلين من وزارة الخارجية – الداخلية – الدفاع – المالية – إدارة الفتوى والتشريع تتولى متابعة المطالبات والتسويات المالية التي تضم أيا من الوزراء السابقين أو الحاليين والمشتركين معهم وإجراءات استردادها بالدول المختلفة وفقا للإجراءات القضائية والدبلوماسية لاسترادها كحقوق مالية تندرج ضمن المال العام للدولة وأيا كان سندها أو مصدر اعتمادها.

وتوافي اللجنة كلا من مجلس الأمة ومجلس الوزراء بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر بماهية الإجراءات التي اتبعت ونتائج أعمالها في استرداد هذه الأموال بأي من الدول أو الأشخاص العامة أو الخاصة ذوي الصلة به الحصول عليها أو حيازتها.

مادة رابعة: يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة الخامسة: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة سادسة : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن الدستور الكويتي صدر متضمنا إرساء دعائم الحكم الديمقراطي وفق صحيح مبادئه متوجاً بأحكام الشريعة الإسلامية بالنص على أن الناس سواسية لا فضل لأحدهم إلا بالعمل ومبادئ العدالة بأن الجميع أمام القانون سواء.

وتلاقت تلك المعاني في نص الدستور بالمادة 7 العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك «المادة 29» وحددت أحكامها في المادة «162» شرف القضاء ونزاهة القضاء وعدلهم أساس الملك وضمان للحقوق والحريات.

ولذلك جاءت المادة «164» في شأن ترتيب المحاكم على اختلاف أنواعها ومن هذا السند صدر القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء مقصوراً بلجنة التحقيق به والمحكمة المختصة بمحاكمة الوزراء.

وبالبناء على ما تبين من تطبيق أحكامه منذ صدوره إلى الآن عدم الحاجة إلى منح ميزة في محاكمة خاصة بإجراءات خاصة لأي من القضايا التي يكون عضواً أو مشتركاً فيها أي من الوزراء بالوزارة أو تلك التي تكتشف بعد تركهم المنصب الوزاري.

وإزاء عدم وجود المبرر لهذا الاختصاص والمعقود أصلاً للمحاكم على اختلاف درجاتها ونوعها واختصاصها كان من الملائم أن تجري مسألة ومحاكمة أي من الوزراء فيما ينسب إليهم من جرائم أمام ذات جهات التحقيق والمحاكم التي ينعقد لها الاختصاص بذلك.

ولهذا وعلاجاً للكثير من الآثار السلبية التي نجمت عن تطبيق نظام قضائي خاص بالوزراء أن يلغى القانون رقم 88 لسنة 1995 المشار إليه وعودة كامل الاختصاصات المدرجة به للجهات التحقيق والمحاكم المختصة في النظام القضائي المحدد بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، وهو ما جرى النص عليها في المادة الأولى من الاقتراح مع حفظ حقوق العاملين بلجنة التحقيق ومحاكمة الوزراء من الموظفين والعاملين بنقلهم بذات درجاتهم وحقوقهم الوظيفية إلى وزارة العدل «مادة ثانية».

وجاءت المادة الثالثة للحفاظ على المال الذي استظهر أن غالب القضايا التي نظرت أو مازالت منظورة أمام لجنة التحقيق أو المحكمة المختصة وتقدر بمئات الملايين مازالت لدى الجهات بالبنوك والهيئات أو خصصت أو منحت أو صدرت بأسماء أشخاص عامة كانت أو اعتبارية والعمل على استردادها باعتبارها أموالاً عامة ملكاً للدولة وأياً كان سند التصرف أو المنح لها على غير الطريق المنظم للحسابات الحكومية ومدرجة بميزانية الدولة من دون إخضاعها لصفات أو مسميات تخرج بها وعلى غير الواقع من نطاق المال العام الأولى في الرعاية.

وأسند هذا الإجراء إلى لجنة متخصصة تتواصل بإجراءاتها مع أي من الجهات أو الأشخاص في الداخل أو الخارج لاسترداد هذه الأموال تقييداً بحكم المادة 17 من الدستور والتي تنص على أن «الأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن» والتي واستناداً لها صدر القانون رقم 1 لسنة 1990 في شأن حماية الأموال العامة.

ونصت المواد الثالثة والرابعة والخامسة على الأحكام التنفيذية للقانون.

مرسوم بتعيين

اعضاء مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية وهم: أسعد السعد ومناف الهاجري ويوسف القبندي وفاضل صفر إضافة الى العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار ووكيل وزارة المالية والأمين العام المساعد للشؤون القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء

الكويت تستنكر

وتأييده في كل ما تتخذه من اجراءات للحفاظ على أمنه واستقراره.

كييف للغرب

عالمية ثالثة.. أوكرانيا تقاوم بنجاح. نحتاج أن تساعدوننا في القتال، أن تزودوننا بجميع الأسلحة اللازمة»، في إشارة إلى الدول الغربية الداعمة لبلاده، ضد روسيا.

كما حث المجتمع الدولي على فرض المزيد من العقوبات على روسيا وعزلها بالكامل، من أجل إجبار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الفشل، وتفادي بالتالي نشوب حرب أكبر».

يذكر أن أوكرانيا حثت حلفاءها مرارا خلال الأسابيع الماضية على بذل جهد أكبر لمساعدتها في التصدي للعملية العسكرية الروسية.

فيما جدد الرئيس الأوكراني في وقت سابق أمس الاثنين، مطالبة حلف شمال الأطلسي «ناتو»، بفرض منطقة حظر طيران فوق بلاده، معتبراً أن التمنّع عن ذلك سيؤدّي إلى هجوم روسي على دول الحلف.

من جهة أخرى شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الاثنين، على أهمية حماية روسيا من التهديدات التي قد تأتيها عبر الأراضي الأوكرانية.

وقال لافروف: «إنه من المهم لموسكو ألا يأتي أي تهديد من الأراضي الأوكرانية».

فيما أوضح نظيره القطري الذي يزور روسيا، أهمية تجنب التصعيد وحل الأزمة بين البلدين عبر الحوار.

وكان لافروف شدد في تصريحات الأسبوع الماضي على ضرورة نزع سلاح أوكرانيا والاعتراف بشبه جزيرة القرم ضمن الأراضي الروسية.

كما اتهم في حينه الغرب الداعم لكييف بعدم الإنصات لمخاوف بلاده الأمنية.

يشار إلى أنه منذ بدء العملية العسكرية الروسية في 24 فبراير الماضي، كررت موسكو أكثر من مرة أنها لن تقبل بأي تهديد على حدودها الغربية، متمسكة بشرعية مطالبها الكامنة في جعل الجارة الغربية بلدا محايدا، بما يطمئن المخاوف الروسية.

كما طالبت أكثر من مرة أيضا بوقف المساعي الأوكرانية للانضمام إلى حلف الناتو، أو توسع الأخير في الدول الأوروبية الشرقية، ما يمثل خطأ أحمر بالنسبة لموسكو.

إلا أن الغرب رفض تلك المطالب، مشددا على حرية أي دولة بالانضمام إلى تحالفات دولية.

لكن النزاع الروسي الأوكراني يعود أيضا إلى أبعد من ذلك، فعام 2014 ضمت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها، ما أشعل توترا بين الطرفين.

«صندوق النقد»

لشبكة «سي.بي.إس»، إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول ديمقراطية أخرى كان لها بالفعل تأثير «شديد» على الاقتصاد الروسي وستؤدي إلى ركود عميق هناك هذا العام.

أضافت أن الحرب والعقوبات سيكون لها أيضا آثار غير مباشرة كبيرة على الدول المجاورة التي تعتمد على إمدادات الطاقة الروسية، وقد أسفرت بالفعل عن موجة من اللاجئين مقارنة بتلك التي شهدتها الحرب العالمية الثانية.

وقالت جورجيفا إن العقوبات تحد أيضا من قدرة روسيا على الوصول إلى مواردها وخدمة ديونها، مما يعني أن التخلف عن السداد لم يعد يُنظر إليه على أنه «غير محتمل».

لبنان : ميقاتي

الاستحقاق الانتخابي من عدمه، كما هو الحال بالنسبة لرئيس الوزراء نجيب ميقاتي، الذي قرر عدم الترشح.

ووجه ميقاتي، أمسالاثنين، رسالة من دائرته في طرابلس، شمالي لبنان، إلى اللبنانيين، أعلن فيها عزوفه عن الترشح للانتخابات النيابية، لأسباب منها إيمانه بـ»حتمية التغيير وضرورة إفساح المجال أمام الجيل الجديد ليقول كلمته ويحدد خياراته عبر الاستحقاق النيابي المقبل».

وأعرب ميقاتي عن قناعته بأن «يكون المسؤول مجرداً من أي مصلحة، لا سيما في هذا الاستحقاق الديمقراطي الذي نحن مقبلون عليه»، لافتاً إلى أن حكومته التي ترأسها عام 2005 قدمت نموذجاً في الفصل بين إدارة الانتخابات وعدم الترشح.

وقال ميقاتي : «قبل ساعات من موعد إقفال باب الترشح، فإنني أجدد دعوتي لجميع الراغبين بخوض هذا الاستحقاق إلى التقدم بترشيحاتهم، ولتكن المنافسة الفعلية في هذا الإطار على ما يلبي طموحات اللبنانيين في التغيير الحقيقي، والبرامج الإنقاذية، وليس على نبش الأحقاد وتأجيج الخلافات والانقسامات والعودة إلى الاصطفافات السياسية التي لا طائل منها».

كذلك أطل رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، أمس في مؤتمر صحافي من عين التينة في بيروت، ليؤكد أن الانتخابات ستجرى في موعدها في 15 مايو المقبل «بعد سقوط كل أبواب التعديل والتأجيل والتسويف»، راسماً عناوين «حركة أمل» السياسية الأحد عشر.

«كردستان» يطالب

مواطن ومحطة تلفزيون محلية تعرضت للقصف.

وأوضح مسؤول في حكومة إقليم كردستان العراق بمدينة أربيل، أنه من المقرر صدور بيان مشترك عن بغداد وأربيل في ختام الزيارة، مؤكدا إجراء الكاظمي سلسلة لقاءات مع قيادات حكومية وسياسية مختلفة في الإقليم.

وكشف المسؤول عن أن حكومة الإقليم قررت توجيه دعوات لوسائل إعلام غربية وعربية مختلفة لدحض الرواية الإيرانية والاتهامات المتكررة بشأن وجود أنشطة إسرائيلية داخل المواقع المستهدفة.